الخميس ٢٣ شعبان ١٤٢٥هـ الموافق ٧ اكتوبر ٢٠٠٤م العدد (١٤٥٧٥)

تحقيقات

الثورة

الاستثمار السياحي..

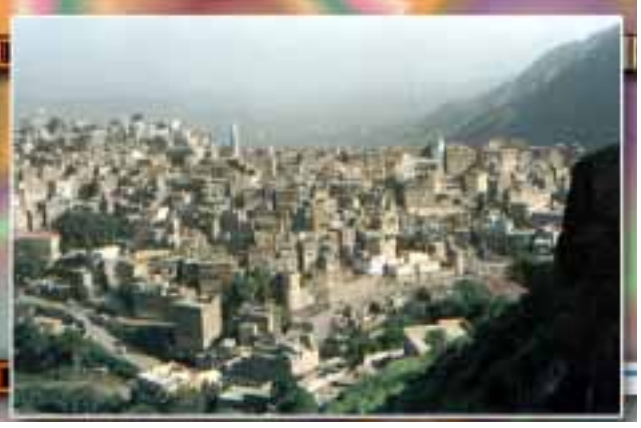

أحداث «١١ سبتمبر» بداية لتحولات إيجابية في السياحة العربية البينية

أصبحت التنمية السياحية همّاً عربياً وعالمياً، إذ شكلت الموارد السياحية أبرز الركائز الاقتصادية الوطنية والقومية، ورغم ما تختزنه البلدان العربية، وفي مقدمتها اليمن، من ثروة سياحية وإمكانيات عملاقة، إلاّ أن النشاط السياحي ما زال متأرجحاً ومتأخراً، خاصة في بلادنا، نظراً لتخوف رأس المال العربي واليمني المهاجر من الاستثمار السياحي في اليمن.

السطور التالية تتناول قضية الاستثمار السياحي العربي - اليمني المشترك، وأهميته الاقتصادية، وسبل تطويره، والترويج للفرص الاستثمارية السياحية في اليمن والوطن العربي، وتجيب على تساؤلات عن أسباب تردد أصحاب رأس المال العربي من الاستثمار في أوطانهم العربية.

تحقيق/
أسامة حسن ساري

●أصبح الاهتمام بالتنمية سمة كل دول العالم، وتوجهها الرئيسي إلى استقطاب السائح العربي أو الغربي، وجذب وتوجيه رؤوس الأموال إلى الاستثمار السياحي وإيجاد البنى التحتية الملائمة، سواء أكانت فنادق أو مطاعم أو ملاه للأطفال وغيرها من البنى التحتية المتصلة بجذب السائح العربي والأجنبي، وخاصة الدول العربية، وذلك من منطلق إيمانها بأن السياحة قطاع هام وحيوي يمثل أكثر من (٦٠ - ٧٠٪) من اقتصاديات بعض البلدان، حيث أصبحت السياحة مصدر دخل رئيسي للبلدان، مثلها مثل المنتجات الزراعية والنفطية والصناعات الأخرى.

السياحة صناعة تحتاج إلى تخطيط واحتراف واستراتيجيات، واليمن واحدة من أبرز الدول العربية التي تتمتع بإمكانيات ومقومات سياحية كبيرة من شأنها حصد أكبر نسبة سياحية عربية، لكن تنمية وتطوير السياحة اليمنية وإمكانية استغلال سوقها يتطلب قيام شراكة يمنية - عربية أو عربية - عربية في اليمن لإنشاء قاعدة استثمارية سياحية تساعد على جذب السائح العربي بقوة، وبالتالي الإسهام أكثر في تطوير السياحة العربية البينية والسياحة الأوروبية الغربية القائمة على الشراكة والتبادل، بما ينعكس إيجاباً على اقتصادياتها.

مقومات

□ ورغم ما تتمتع به البلدان العربية، واليمن على وجه الخصوص، من إمكانيات سياحية وعناصر جذب متميزة لرؤوس الأموال العربية، إلاّ أن المستثمر العربي ورأس المال اليمني المهاجر ما زالا مترددين في الاستثمار السياحي في اليمن .. لماذا؟

الأخ حميد بن عبدالله الأحمر، رئيس وفد اليمن في لجنة القطاع الخاص بمجلس وزراء السياحة العرب، أكد في حديثه معنا أن مشاركة السياحة في اقتصاديات المنطقة العربية لا تزال متواضعة نظراً لعدم بذل الجهود الكافية للتنمية السياحية الحقيقية المبنية على رؤية تربوية للفرد، بمعنى كيفية الاستفادة من السياحة وتأهيل البنى التحتية من جميع نواحيها.

وأضاف - مبدياً وجهة نظره حول أهمية الاستثمار السياحي في اليمن - : «إن ثروت بلادنا الحقيقية هي (الثروة السياحية)، وعلى الدولة أن تعمل، بالتنسيق مع القطاع الخاص، لتسخير هذه الثروة الطبيعية في التنمية المحلية، فالاستثمار السياحي يمكن أن يساهم في القفز بالاقتصاد اليمني قفزات كبيرة وفي توفير عدد كبير جداً من فرص العمل القادرة على امتصاص البطالة التي تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية في اليمن بشكل عام، والقطاع السياحي هو أكثر قطاع يستطيع أن يساهم في حل مشكلة البطالة».

مقارنة

□ جمهورية تونس العربية، رغم أن سياحتها شاطئية فقط، إلاّ أنها - كما تشير الإحصائيات - تستقبل سنوياً قرابة (٨) ملايين سائح، رغم ضآلة الاستثمار السياحي فيها - أيضاً - بينما اليمن - رغم طاقاتها السياحية الهائلة وإمكانياتها الضخمة ومواردها السياحية الطبيعية والإنسانية المتوزعة بين خصائص طبيعية متنوعة (جبال خضراء وعشرات الآلاف من القرى المعلقة بين السحب، وصحارى، وشواطئ ذات مناخات معتدلة وجميلة يصل امتدادها إلى أكثر من ٢٤٠٠ كيلو متر، ومجموعة من الجزر الطبيعية المذهلة المفعمة بالحيوية والجمال وأجوائها اللطيفة التلقائية، ومنها أرخبيل سقطرى على البحر العربي، وأرخبيل حنيش وكمران، وأرخبيل اللحية على البحر الأحمر)، وبين خصائص بيئية بحرية وبرية متنوعة (شعاب مرجانية، وأسماك متنوعة ونادرة، ومحميات طبيعية - محمية عتمة/ذمار - محمية برع - الحديدة)، وثروة كبيرة من المياه المعدنية والكبريتية التي يوفرها ما يقرب من (١٠٠) حمام معدني وكبريتي تتوزع على مختلف محافظات الجمهورية، ومنها (حمام دمت/الضالع - حمام علي/آنس/ذمار - حمام الحامي وتبالة/حضرموت)، بالإضافة إلى الطقس الجميل والمتنوع الذي لا يحدده موسم معين، والموروث الثقافي والحضاري، (قرى، وقلاع، ومدن تاريخية، وفنون معمارية رائعة وفريدة، وحضارات سبئية وحميرية وإسلامية، وفلكلور شعبي) - رغم هذا التنوع السياحي الذي يلبي حاجة ورغبات السائح العربي، إلاّ أنها لم تستقبل خلال عام ٢٠٠٣م سوى (١٥٥) ألف سائح، بزيادة (١١٢٪) عن عام ٢٠٠٠م (كما تشير إحصائيات الهيئة العامة للتنمية السياحية).

مرض يتفشّى

□ الأرقام تشير إلى أن تقدم السياحة اليمنية رتيب جداً نظراً لعدم استثمار إمكانياتها وتنوعها العملاق، رغم وجود قانون الاستثمار المتميز والجريء جداً، الذي لو أُستغل بشكل جيد ورفد بترويج سياحي واسع، لحقق تنمية سياحية واقتصادية كبيرة.

الحيرة التي تستبد بالمشهد السياحي العربي، ومن ضمنه اليمن، تشرنق في حلقها سؤال يترجمه تردد رؤوس الأموال العربية عن الاستثمار العربي أو اليمني - العربي المشترك للتنمية السياحية، وتخوف رؤوس الأموال.

وحسب الشيخ بندر بن فهد آل فهيد، رئيس الهيئة التأسيسية للمنظمة العربية للسياحة، فإن هناك مرضاً يتفشى في القطاع الخاص العربي «استثماراتنا ترحل إلى أوروبا، لأننا لم نجد تسهيلات أكثر، كما أن الخدمات العامة مُهلكة في الدول العربية، كل دولة تجد لها كل يوم قراراً يضرب رؤوس الأموال المستثمرة».

إذن هناك عامل أول من عوامل غياب الاستثمار السياحي في المنطقة العربية وفي اليمن، هو عدم اكتمال البنية التحتية.

هذا ما أكده المستثمر عبدالحكيم إبراهيم الشمري، رئيس لجنة السياحة بغرفة تجارة وصناعة البحرين، بقوله : «تتمتع اليمن بالتراث والطبيعة والتاريخ، إلاّ أنها تحتاج إلى استثمارات في مجال تطوير المطارات والنقل الداخلي والطرق، وإقامة أعداد كبيرة من الفنادق بمستويات متعددة، وإقامة إعلام سياحي يتولى الترويج لليمن على المستوى العربي والعالمي».

من المؤكد أن الدولة لن تتمكن بمفردها من إنشاء وتطوير هذه البنى التحتية والخدمات السياحية لجذب السائح العربي أو الأجنبي ما لم يكن هناك تكامل وشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقد بدأت الدولة تعي الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية وتقوية الاقتصاد، وقدمت للقطاع الخاص فرصاً استثمارية ذهبيةً، سواء أكان القطاع الخاص المحلي أو العربي، لكن هل اقتنع القطاع الخاص وتوجه إلى الاستثمار السياحي في اليمن؟

السياحة الداخلية

□ لا شك في أن للمستثمر شروطاً يضع على أساسها رأس ماله في هذه الدولة أو تلك حتى يضمن استمرارية وربحية استثماره وعدم فشله، فرجل الأعمال دقيق في حساباته، لا يقبل بالمجازفة.

المستثمر البحريني عبدالحكيم الشمري - في سياق حديثه معنا - أضاف قائلاً : «يوجد بين حضور المؤتمر التأسيسي للمنظمة العربية للسياحة بصنعاء بعض المستثمرين الخليجيين الذين يتطلعون إلى الاستثمار في اليمن، فنحن نتدارس الآن، ونُفضّل أن ندخل في شراكة مع بعض المستثمرين من اليمن حتى نستطيع أن نوفق بين الخبرة المحلية ورأس المال الخليجي، وبصفتي مستثمراً سأضع رأس مالي في دولة تتمتع بمقومات السياحة، وأهمها الشعب الكريم المضياف، والثقافة والتاريخ، إلى جانب وجود الأمن الاقتصادي والسياسي، ووجود عامل وعنصر مهم جداً هو القانون والأمن القضائي، فإذا ما وجد القانون والجهاز القضائي الفاعل الذي يقوم بالبت في الخلافات وإصدار الأحكام بشكل سريع، فحتماً سيكون هذا البلد وجهة نموذجية لاستقطاب رؤوس الأموال».

إلى جانب هذه الشروط هناك عامل آخر مهم - بالنسبة للمستثمر - من الضروري أن يكون متوافراً بقوة لدعم الاستثمارات، وهو السياحة الداخلية النشطة، إذ يرى الشيخ حميد الأحمر أنه لا يمكن أن تقوم سياحة خارجية في أي دولة ما لم تكن هناك سياحة داخلية ترفدها.

ويضيف قائلاً : «هل اليمنيون معتادون على السياحة الداخلية؟ هل في ثقافتنا أن نزور ونتنقل؟ هذا هو دور الدولة والمنظمات والجهات الكبيرة التي يمكن أن تساهم في التنوير والتثقيف السياحي الداخلي، لأن السياحة الداخلية تعتبر عنصر نجاح السياحة الخارجية التي لا يمكن أن تتوافر طوال العام، والمنشآت السياحية - حتى تسترد كُلفها - تحتاج إلى نسبة تشغيل قد لا تفي الحركة السياحية الخارجية عموماً بتغطيتها ما لم تُرفد بحركة سياحية داخلية، بالإضافة إلى توفير المناخات الجاذبة للاستثمارات السياحية الخارجية، وحسن التخطيط لتوزيع هذه الاستثمارات بالمهم فالأهم، وتنويعها على كل الجوانب، وحسن دراستها».

وإذا كانت السياحة الداخلية عاملاً مهماً يشجع المستثمر، فبالتأكيد أن بلادنا بحاجة إلى تنشيط هذه السياحة، لأن مؤشراتها ما زالت ضعيفة جداً وخاملة نوعاً ما.

البيروقراطية - الأنظمة الأمنية والقضائية - غياب الإعلام السياحي .. عوائق المستثمرين العرب

بيروقراطية

□ ومن عوائق الاستثمار السياحي العربي البيني، البيروقراطية التي تتبعها بعض الدول في تنفيذ إجراءات دخول السياح وحركتهم داخل البلد، وفي منح التأشيرات والتراخيص والأراضي، وكثير منها إجراءات معقدة تجعل المستثمر يعدل عن فكرة وضع رأس ماله في هذا البلد.

والمستثمر «الشمري»، رئيس لجنة السياحة بغرفة تجارة وصناعة البحرين، قال إن بإمكان المستثمرين الإسهام في إيجاد رياح التغيير التي لا شك في أنها ستسهم في إيجاد قناعة لدى متخذي القرار في الجانب الحكومي بضرورة تسهيل وتبسيط واختصار الإجراءات، بل وإلغاء البعض منها، الذي لم يعد ضرورياً جداً.

ويرى «الشمري» أن الحكومات تتبع هذه الإجراءات في بعض الأحيان لوجود نقص في الهياكل الإدارية والنظم التقنية.

ويضيف قائلاً : «إذا ما توافرت النظم التقنية واستخدمت التكنولوجيا، فإنه سيتم إلغاء الكثير من الإجراءات التي تتبع في عرقلة دخول السائح العربي، كذلك يجب أن يزول التخوف بين الدول العربية من تحرك السياح العرب، فوضع التأشيرات يحد بشكل كبير من حرية حركة السائح العربي، ويسهم في طرد السياحة العربية إلى الدول الأجنبية، إذ لا يعقل أن يطلب سائح عربي تأشيرة دخول إلى الدول العربية الأخرى في الوقت الذي تمنحه الدول الأجنبية حرية الدخول كيفما شاء».

تباين القدرات

□ ويطل «الشمري» في حديثه على تباين قدرات الدول العربية في استقطاب السياحة العربية وحماية الاستثمارات «لدى القطاع الخاص إيمان قوي بأن الدول العربية، بشكل عام، تتمتع بالمقومات

السياحة ثروة اليمن الحقيقية .. وخمولها داخلياً يؤثر على الاستثمارات